العدد (2465)
السنة التاسعة -الخميس
(26) نيسان 2012

دعا إلى تبنّيه من قبل مصرف تجاري

البنك المركزي يسعى للتخلي عن مزاد بيع العملة الأجنبية

بغداد / متابعة المدى

أعلن البنك المركزي عن سعيه الحثيث لنقل مزاد بيع العملة الأجنبية (الدولار) إلى مصرف تجاري حكومي، معتبرا المزاد لا يقع ضمن اختصاصاته، ومنتقدا في الوقت ذاته الاتهامات التي وجهت له بشأن الآلية التي يعتمدها في بيع العملة.

وشهد سعر الدولار مقارنة بالعملة المحلية ارتفاعاً خلال الأيام الماضية، وهو ما عزاه مسؤولو شركات صيرفة محلية الى ايقاف البنك المركزي لمبيعاته من العملة الصعبة.

وتناقلت وسائل إعلام محلية أنباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة من العراق إلى سوريا وإيران على المنافذ الحدودية وهو ما لم يؤكده البنك المركزي العراقي.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد بحسب (آكانيوز) آن الأوان لأن يخرج مزاد بيع العملة من البنك المركزي وأن يتولى ذلك مصرف تجاري حكومي، فمزاد بيع العملة لا يقع ضمن اختصاصات البنك المركزي.

وأضاف صالح أن جميع بنوك العالم لا تعمل بهذه الطريقة، ونحن أصبحنا في البنك المركزي نمول التجارة الخارجية وهذه ليست من مهامنا، وسأعمل جاهدا مع المؤسسات الحكومية الأخرى لنقل مزاد بيع العملة الأجنبية إلى مصرف تجاري حكومي.

وتابع صالح "للأسف الشديد فأن سياسة تدخّل البنك المركزي في السوق للحفاظ على استقرار الدينار العراقي انتهت إلى تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص، بسبب وحدانية الاقتصاد العراقي(النفط)، والسوق يطلب تخريج دولار تحت مختلف الذرائع الشرعية وغير الشرعية، وهناك تهالك على إخراج العملة الصعبة بما لا يخدم الاقتصاد العراقي".

وأشار إلى أن "البنك المركزي تكمن مهمته في التدخل لامتصاص السيولة المالية، وسنتدخل مع المصرف الذي سيتولى مزاد بيع العملة بشكل إجمالي دون الدخول في التفاصيل" منتقدا في الوقت ذاته "الاتهامات التي وجهت للبنك بشأن آلية بيع العملة".

ومهمة البنك المركزي العراقي هي الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتنظيم القطاع المصرفي، فيما تؤكد اللجنة المالية النيابية دعمها لأي جهود يتقدم بها البنك المركزي العراقي وتؤدي بالحصيلة النهائية الى استقرار سوق الصرف.

وقال عضو اللجنة امين هادي إن سعر الصرف الحقيقي والفعلي هو الذي تبيعه الحكومة ١١١٨ ديناراً للدولار الواحد، اما الاجراءات المشددة للبنك المركزي لبيع العملة دفعت الشركات لشراء الدولار من المصارف بسعر اعلى من المقرر".

واضاف هادي أن البنك المركزي اذا ما سهل الاجراءات الخاصة ببيع العملة الصعبة، من المؤكد أن ينخفض سعر الصرف" مبينا ان "نقل المزاد اليومي للعملة الصعبة الى المصارف الاخرى بدلاً من البنك المركزي سيقلل واحدة من العقبات، وعندها ستكون اللجنة المالية داعمة لإجراءات البنك".

وبين أن لجنته مع تشديد الاجراءات لبيع العملة، ولكن ليس بهذه الطريقة، فتحويل مبلغ الف دولار الى الخارج لا يجب أن يشمل بالاجراءات الخاصة نفسها بتحويل مبلغ ١٠٠ الف دولار".

ويرى خبراء في الاقتصاد أن تحويل مهمة بيع العملة الصعبة من البنك المركزي إلى مصرف حكومي قد لا تحسم المشكلة القائمة بشكل نهائي.

وفي هذا الإطار يرى الخبير الاقتصادي ماجد الصوري أنه من الممكن ان يكون هناك مزاد علني لبيع العملة الصعبة تتولى إدارته هيئة خاصة منفصلة عن البنك المركزي، ولكن البنك يتولى رقابة سوق العرض والطلب على اعتباره الجهة الوحيدة التي تبيع الدولار.

وأضاف الصوري إن لدي تصوراً بأن إدارة المزاد عن طريق البنك المركزي أو أي جهة أخرى لن يؤدي الى أي تغيير في الواقع الحالي، ولكن هي البداية لحلحلة المشاكل الاقتصادية". منوها الى ان "المشكلة تكمن في أن العراق بلد أحادي الاقتصاد يعتمد على النفط فقط، وحتى السياح ينفقون أموالا عراقية وليست عملة صعبة داخل العراق".

وكانت اللجنة المالية النيابية قد حذرت في وقت سابق، الأمانة العامة لمجلس الوزراء من محاولة الهيمنة على السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، وتحجيم صلاحيات محافظه، مشيرة إلى أن ذلك يعد خرقا للدستور وله تبعات خطرة على الاقتصاد الوطني.

تحالف الشفافية: نسعى إلى إدارة رشيدة واستغلال أمثل لعائدات النفط

□ بغداد / قيس عيدان

أُعلن أمس الأربعاء في بغداد عن تأسيس تجمع جديد لمنظمات المجتمع المدني أطلق على نفسه (تحالف الشفافية للصناعات الاستخراجية العراقي) الذي يُعنى برصد عائدات النفط ومتابعة مساراتها في الاستثمار والتنمية.وقال منسق التحالف الدكتور عدنان بهية لـ(المدى): إن التحالف يضم مجموعة من منظمات المدني وشخصيات نخبوية من الاقتصاد والإعلام والناشطين في المجتمع المدني.

وأضاف أن التحالف بدأ عمله منذ أكثر من عام كمرحلة انتقالية للتعامل مع حيثيات المبادرة الدولية للشفافية للصناعات الاستخراجية التي انضم إليها العراق خلال عام ٢٠١٠ واصدر تقريره الأول نهاية عام ٢٠١١، مبيناً أن التحالف يحرص على تنفيذ مهمتين أساسيتين تتعلق الأولى بضمان المشاركة الفاعلة ضمن مجلس أصحاب المصلحة فيما يعمل في المهمة الثانية على تحقيق الشفافية في تحصيل عائدات الصناعات الاستخراجية باعتبارها مكوناً أساسياً للدخل القومي وضمان الإدارة الرشيدة والاستغلال الأمثل لها.

وبيّن بهية أن الحكومة العراقية أبدت رغبتها في الانضمام إلى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في شباط عام ٢٠٠٨ من خلال رسالة وجهها نائب رئيس الوزراء إلى السكرتارية الدولية للمبادرة ثم أعلن العراق انضمامه عام ٢٠١٠.

وأوضح بهية أن العالم يشهد تطوراً كبيراً في مبادرات متسارعة لبرامج التنمية واستثمار الثروات والطاقات لتحقيق مصالح شعوبها وتأكيد مشاركة جميع أبنائها في عملية البناء وتحقيق الرفاه الاجتماعي، لافتاً إلى أن هذه المبادرة تمثل احد الجهود التي بدأت البلدان الغنية بالموارد في استخدامها لتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.وأشار الى ان هذه المبادرة تركز على آليتين جوهرتين تتعلقان بكشف الشركات عن المدفوعات التي تقدمها للحكومات فضلا عن كشف الحكومات عن العائدات التي تتلقاها عن المدفوعات أيضاً.

وأكد أن المبادرة الزمت ايضاً ان يقوم اداري مستقل بعملية مقارنة بين ارقام تحت ادارة واشراف لجنة مؤلفة من مجوعة من اصحاب المصلحة المتعددين وتضم الحكومة والشركات والمجتمع المدني.

وتضمن الاحتفال عددا من الكلمات التي عرضت لأهداف ومهام ومبررات تأسيس التحالف من قبل عضو مجلس أصحاب المبادرة في المبادرة ابتسام الشمري، فيما عرض عضو مجلس اصحاب المصلحة سعيد ياسين لدور المجتمع المدني في المبادرة.

وجرى خلال الاحتفال عرض منجزات التحالف على المستوى الفني من قبل الناشط في المجتمع المدني على نعمة خلال فترة العام الماضي.

ودعا منسق التحالف عدنان بهية منظمات المجتمع المدني والشخصيات المستقلة من الأكاديميين والخبراء إلى المساهمة في جهد تطوعي للانضمام إلى التحالف سعياً لتوحيد الجهود باتجاه تكريس مبادئ الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

وشهد الاحتفال مناقشات ومداخلات وتعقيبات من قبل عدد من الناشطين في المجتمع المدني والخبراء وأعضاء التحالف.

موازنة كركوك للعام الحالي بلغت ٦٠٠ مليار دينار

□ كركوك / المدى

أعلن محافظ كركوك أن موازنة المحافظة للعام الحالي بلغت أكثر من ٦٠٠ مليار دينار، وكان قد صادق عليها مجلس النواب.وقال نجم الدين عمر كريم إن الموازنة بلغت ٥٩٢ مليار دينار إضافة إلى ٥٠ مليار دينار من العام الماضي تكميلية لتصل ميزانية محافظتنا إلى أكثر من ٦٠٠ مليار دينار وهي اكبر تخصيصات للمحافظة في تاريخها، حيث سيتم تنفيذ عشرات المشاريع لتشمل جميع الأحياء والمدن بالمحافظة وفق أسس العدالة والحاجة لمواطني كركوك دون أي تمييز".

وأكد أن الميزانية الحالية ستنقل كركوك إلى مرحلة كبيرة من العمل والمشاريع، ومعالجة مشكلة البطالة وخدمة جميع مكونات المحافظة.

وأقرت الحكومة في اجتماعها الطارئ في (٢٠١١/١٢/٥) موازنة عام ٢٠١٢ بمقدار ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار)، وذلك على أساس متوسط لسعر النفط قدره ٨٥ دولارا للبرميل، ومتوسط صادرات الخام ٢,٦ مليون برميل يوميا.

الكهرباء: كمية الإنتاج ستفوق الطلب نهاية العام المقبل

□ بغداد / متابعة المدى

أكدت وزارة الكهرباء أن كمية الإنتاج ستفوق الطلب بنهاية العام المقبل في حين أشارت إلى رفع إنتاجها بنسبة ٥٠٪ خلال العام الحالي مقارنة بالذي قبله.

وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس لـ"السومرية نيوز" إن لدى وزارته ٢٠ مشروعا في مجال إنتاج الطاقة بلغت نسب الانجاز فيها بين ٥٠٪ و٩٠٪ وسيكتمل انجازها خلال العامين المقبلين ما يؤدي إلى ارتفاع نسب التجهيز إلى ١٨ ميغاواط، مؤكدا أن كمية الإنتاج ستتجاوز كمية الطلب مع نهاية العام المقبل ٢٠١٣".

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قد أكد في الرابع عشر من آذار للعام الحالي أن أزمة الكهرباء ستنتهي مع نهاية العام، مشيرا إلى أن وزارة الكهرباء تعاقدت على إنشاء ٢٠ محطة كهرباء مع دول أجنبية يجري العمل بها حاليا بعموم محافظات العراق، فيما أعلن الشهرستاني في الخامس والعشرين من آذار أن العراق سيصدر الطاقة الكهربائية إلى دول الجوار خلال العام المقبل ٢٠١٣، مؤكدا ان حاجة العراق من الطاقة لا تتعدى ١٥ ألف ميغاواط. وأضاف المدرس أن وزارة الكهرباء ستزيد ساعات التشغيل للمواطنين خلال هذا الصيف بنسبة ٥٠٪ عن العام الماضي وذلك عن طريق زيادة في إنتاج الطاقة بلغت ثلاثة آلاف ميغاواط، حيث ستصبح الطاقة المتوفرة تسعة آلاف ميغاواط بعدما كانت ستة آلاف ميغاواط العام الماضي، مبينا أن ساعات التشغيل تتوقف على كمية الأحمال حيث أن العلاقة بينهما عكسية. وكشفت لجنة النفط والطاقة البرلمانية عن وجود تناقص في إنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد، مبينة أن العام الماضي كان فيه أكثر بنسبة ٢٥٪ عن العام الحالي، فيما أوصت بإلزام وزارة الكهرباء بإعطاء المحافظات صلاحيات الاستثمار بأموالها، ووزارة النفط بتوفير الوقود اللازم.

وأشار المدرس إلى أن "العراق سيستورد ٢٠٠ ميغاواط من إيران بالإضافة إلى الكمية المستوردة منها سابقا والبالغة ١٠٠٠ ميغاواط، حيث ستصبح الكمية الكلية المستوردة من إيران ١٢٠٠ ميغاواط بحلول شهر حزيران المقبل".

ويستورد العراق حاليا الطاقة الكهربائية من إيران بواقع ١٠٠٠ ميغاواط عبر ثلاثة خطوط هي خط كرمنشاه – ديالى وخط سربيل زهاب – خانقين وخط عبدان – البصرة، وخط كرخة – عمارة وتغذى هذه المحافظات عبر خطوط كهرباء الضغط العالي، فضلا عن ١٠٠ ميغاواط من تركيا.

وكانت وزارة الكهرباء، قد أعلنت مطلع شباط ٢٠١٢، أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، فيما أكدت أن واقع الطاقة سيشهد تحسناً ملموساً الصيف المقبل، فيما أشارت إلى إنجاز الربط النهائي لخط (قائم. تيم ٤٠٠ كي في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية، تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.

وسبق أن تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في شباط من العام ٢٠١١، بإنهاء أزمة الكهرباء في البلاد خلال مدة لا تزيد عن ١٥ شهراً، في إطار سلسلة التعهدات التي أطلقها استجابة لحركة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها غالبية المدن منتصف شباط ٢٠١١.ويعد العراق إحدى الدول التي أسست لمشروع الربط الخماسي إلى جانب سوريا والأردن ومصر وتركيا والذي أصبح الآن يعرف بمشروع الربط الثماني بعد انضمام ليبيا ولبنان وفلسطين إلى المشروع.

مجمعات سكنية في الديوانية بكلفة ٨ مليارات دينار

□ الديوانية / المدى

خصصت محافظة الديوانية ثمانية مليارات دينار لبناء ثمانية مجمعات سكنية ضمن إستراتيجية مكافحة الفقر في المحافظة، فيما أشارت إلى أنها ستعتمد تصاميم وزارة الإعمار والإسكان بإنشاء الوحدات السكنية. وقال محافظ الديوانية سالم علوان لـ"السومرية نيوز"، إن محافظة الديوانية ستنفذ بناء ثمانية مجمعات سكنية بكلفة ثمانية مليارات دينار ضمن إستراتيجية مكافحة الفقر في المحافظة، مبينا أن أربعة مجمعات من بين الثمانية ستبنى بشكل عامودي في مركز المحافظة، والأربعة الأخرى ستبنى بشكل أفقي في عدد من أقضية المحافظة. وأضاف علوان أن المحافظة تعاني عجزا في الوحدات السكنية بنسبة ٢٥٪، مقارنة بسكانها البالغ عددهم مليون و٢٠٠ ألف نسمة، مؤكدا أن المحافظة طلبت وزارة الاعمار والإسكان تزويدها بتصاميم خاصة بالوحدات السكنية الاقتصادية".

وتابع علوان أن المحافظة ستطرح المجمعات السكنية أمام الشركات الراغبة بتنفيذها خلال الأيام المقبلة، مشيرا إلى أن المحافظة وضعت عدة شروط أمام الشركات التي ترغب بتنفيذ المجمعات السكنية، أهمها أن تكون الشركة المتقدمة لديها خبرة كبيرة في مجال بناء المجمعات السكنية. وأعلنت هيئة الاستثمار في المحافظة عن منح شركة ايطالية متخصصة ببناء المجمعات السكنية، إجازة استثمارية لإنشاء ٢٠٠٠ وحدة سكنية جنوب المحافظة، وبكلفة تصل إلى ٢٤٨ مليون دولار. وكانت وزارة التخطيط قد خصصت لمحافظة الديوانية ميزانية بلغت ١١ مليار و٩٠٠ مليون دينار ضمن إستراتيجية مكافحة الفقر الوطنية، وتعد الديوانية من أفقر المحافظات العراقية إذ تبلغ نسبة الفقر فيها ٣٥ ٪ حسب إحصائيات رسمية.